Distr.: General
3 July 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والستون
جنيف، ١١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الحوار الرفيع المستوى: هل يسير العالم نحو التكامل أو التفكك؟

مذكرة من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

موجز تنفيذي

عززت العولمة تكامل الاقتصاد العالمي من خلال أنشطة التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا، وهيأت فرصاً جديدة كما نشأت عنها تحديات جديدة. ويشهد مجال التجارة الدولية تغيراً سريعاً في إطار السياسات الذي تستند إليه الاتفاقات والمفاوضات التجارية.

وفي أعقاب التطورات التي طرأت مؤخراً، بالإضافة إلى حدثين بارزين في مجال التكامل الإقليمي، هما مرور خمسين عاماً على قيام رابطة أمم جنوب شرق آسيا وستين عاماً على تأسيس الاتحاد الأوروبي، يتيح الحوار رفيع المستوى لمجلس التجارة والتنمية فرصة لتقييم مساهمة التكامل الإقليمي في النمو الاقتصادي وبناء القدرات الإنتاجية وتعزيز نمو اقتصادات أقوى وأكثر تكاملاً على نطاق العالم.

وتعرض هذه المذكرة إمكانية نشوء معيار جديد في العلاقات التجارية العالمية، وتقدم لمحة عامة عن اتفاقات التجارة الإقليمية في البلدان النامية، وتتناول دور النزعة الإقليمية في مجال التنمية الاقتصادية. وتختتم المذكرة بتقديم بعض التوصيات السياساتية لتنظر فيها الدول الأعضاء.

GE.17-11049(A)
1711049

الرجاء إعادة الاستعمال

معلومة أساسية

١- حتى وقت قريب، كان التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الأقاليمية والإقليمية هو السمة الغالبة في ساحة التعاون الدولي. واستمر توسع نطاق هذه الاتفاقات وازدياد تعقيدها، منتقلة من ساحة الاتفاقات الثنائية إلى عالم الاتفاقات المتعددة الأطراف الذي لا حدود لطموحاته، وصارت غالبية البلدان أطرافاً في اتفاق واحد على الأقل من هذا النوع. وقد أبلِغت منظمة التجارة العالمية، منذ عام ١٩٩٥، عن إبرام أكثر من ٤٠٠ اتفاق إقليمي للتجارة في البضائع و/أو الخدمات.

٢- وشهد العقد الماضي في كثير من المناطق تطوير نهج جديد لاتفاقات التجارة الإقليمية التي تضم بلدان عديدة، ومن بينها، ضمن أُخر، مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتحالف المحيط الهادئ بين أربع دول في أمريكا اللاتينية، ومنطقة تجارة حرة قارية أفريقية.

٣- وتعرف كبريات اتفاقات التجارة الأقاليمية باسم الاتفاقات الإقليمية الضخمة، وهي اتفاقات تجارية متعددة الأطراف يمكن تعريفها عن طريق أحجامها وطموحاتها معاً. بيد أن بعض الأحداث الأخيرة قد شككت في ما يبدو في جدوى عصر التحالفات الإقليمية التي في مثل هذه الضخامة، ويذكر منها على وجه التحديد قرار انسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (المملكة المتحدة) من الاتحاد الأوروبي وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ.

٤- وقد حدث تباطؤ ملحوظ في تجزئة عمليات الإنتاج أو بالأحرى تقلصت أطوال سلاسل القيمة العالمية. وانتقل الطلب النهائي بين السلاسل إلى المنتجات ذات متطلبات الاستيراد الأقل. ومثال ذلك على الصعيد الوطني، في الصين مثلاً، هو تحول الطلب النهائي من السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الاستثمارية إلى الخدمات والمنتجات ذات متطلبات الاستيراد الأقل التي تتزايد حصتها في القيمة المضافة على الصعيد المحلي[(١)].

٥- وسيتيح الحوار الرفيع المستوى إمكانية إلقاء نظرة فاحصة على الحالة الراهنة لبعض اتفاقات التجارة الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والاتحاد الأوروبي، والسوق الجنوبية المشتركة، فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية المستدامة. وقد ينظر الحوار أيضاً في كيفية تأثير التطورات الحديثة على طرائق تطور اتفاقات التجارة الإقليمية في المستقبل، بما في ذلك تدعيم تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

٦- وسيتيح الحوار الرفيع المستوى أيضاً الفرصة لتبادل الخبرات في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي، من خلال عرض أفضل الممارسات المتاحة في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية ممثلة في مناطق جغرافية مختلفة. ويتمثل الهدف من ذلك في التوصل إلى توصيات سياساتية عملية في ما يتعلق بالكيفية التي يمكن أن تعزز بها اتفاقات التجارة الإقليمية التنمية الشاملة والتنمية

(١) M Timmer, B Los, R Stehrer and G De Vries, 2016, Production fragmentation and the global trade slowdown, *Vox*, 21 November, available at http://voxeu.org/article/production-fragmentation-and-global-trade-slowdown (accessed 30 June 2017).

المستدامة، وكيفية مواجهتها للتحديات الناشئة، مع دعم التحولات الهيكلية الاقتصادية في ذات الوقت.

أولاً- تطوير نموذج جديد للعلاقات التجارية

٧- عمد كثير من البلدان النامية إلى تبني نظام الأسواق الحرة وتقليص دور الحكومات في مجال السياسات الاقتصادية طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وأدى هذا، في عقد التسعينيات، إلى اعتماد بلدان العالم على بعضها اقتصادياً وتعميق العولمة، ومهد الطريق لارتفاع عدد التجمعات الإقليمية الجديدة وازدياد طموحاتها. وقد كانت عملية التكامل الاقتصادي الناجحة في أوروبا مصدر إلهام لبعض هذه الاتفاقات الإقليمية، ودفعت عدداً منها إلى تشكيل اتحادات جمركية و/أو مناطق تجارة حرة مماثلة، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والسوق الجنوبية المشتركة، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مما يسر التجارة وسط الأعضاء فيها عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

٨- بيد أن كثيراً من الناس أحسوا بأنهم مستبعدين أو محرومين في خضم العولمة المتسارعة الخطى في عالم سريع التغير، على الرغم من أن هذه الظُلامات ربما لم تكن نتيجة مباشرة للتكامل التجاري. وقد اكتسبت الحملات السياسية التي تركز اهتمامها على تعطيل جهود التكامل أو عكس مسارها زخماً كبيراً من خلال المزايدة على هذا السخط الجماهيري. ومن شأن هذا النوع من الأحاسيس والنتائج السياسية أن يحدث تأثيراً كبيراً على طبيعة أي تقدم تجاه التكامل الاقتصادي والسياسي على الصعيد العالمي. وتشير هذه الاتجاهات الحديثة العهد إلى أن مرحلة جديدة من العولمة قد أزفت في ما يبدو، ومعها بالتالي نهج جديد تجاه اتفاقات ومفاوضات التجارة الإقليمية.

٩- وربما يكون انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي هو أكبر حدث يهز الاستقرار في المجالين السياسي والاقتصادي فيها عقب الحرب العالمية الثانية. وتعتزم حكومة المملكة المتحدة الخروج من السوق الموحدة والتفاوض بشأن شراكة جديدة مع الاتحاد الأوروبي، وستسعى بسبيل الأولوية إلى عقد اتفاق تجارة حرة مع الاتحاد. وهي، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، طرف في ٣٦ اتفاقاً تجارياً مع بلدان ثالثة، ويجب تقييم مستقبل هذه الاتفاقات التجارية للمملكة إلى جانب إقامة علاقة تجارية مستقرة مع الاتحاد الأوروبي. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على النتائج النهائية للمفاوضات بشأن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وبغض النظر عن المحصلة النهائية، سيستمر عدم اليقين لدى المملكة المتحدة وشركائها التجاريين الحاليين والمحتملين على حد سواء، لفترة ستطول نسبياً خلال المفاوضات وفي ما بعدها.

١٠- وما زالت أولويات الحكومة الأمريكية الحالية في مجال السياسة التجارية تتمحور حتى تاريخه حول عنصرين رئيسيين، هما تخفيض عجز الميزان التجاري الوطني، الذي بلغ مؤخراً ٥٠٠ بليون دولار، وتفضيل المفاوضات التجارية على المستوى الثنائي. ولكي تتحقق هذه الغاية، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانسحاب من اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ وإجراء عمليات استعراض لتقييم الأسباب الرئيسية لعجز الميزان التجاري، بجانب التأهب لإعادة التفاوض بشأن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، الذي أبدت كندا والمكسيك أيضاً استعدادهما لإعادة التفاوض بشأنه.

١١- ومع تغير اتجاه أكبر اقتصاد في العالم، إضافة إلى التكهنات غير المؤكدة المحيطة بمفاوضات انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، قد تكون الجغرافيا السياسية هي التي تحدد مستقبل كثير من اتفاقات التجارة الإقليمية، على قدم المساواة مع المسائل التجارية البحتة.

ثانياً- اتفاقات التجارة الإقليمية في البلدان النامية

١٢- على الرغم من بعض الانتكاسات، سيواصل التكامل الإقليمي أداء دور هام في تحديد المستقبل الاقتصادي لبلايين الناس في المستقبل المنظور. وقد كان للعولمة تأثير عميق على العالم النامي، ولم يتراجع الدعم الواسع الذي تحظى به العولمة سوى في حدود ضيقة حتى الآن. ومن شأن تعزيز تكامل التجارة والاستثمار أن يشجع مواصلة تطوير سلاسل القيمة على نطاق أقاليم بأكملها، وأن ييسر المكاسب الإنتاجية التي تقترن بالمزيد من التخصص وزيادة الحجم. يضاف إلى ذلك أنه يتيح المجال لأعداد كبيرة من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم لتحصل على موطئ قدم في سلاسل القيمة المذكورة. وبرغم التغيرات التي طرأت مؤخراً، تظل الإمكانات التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية لكثير من البلدان النامية واسعة. إلّا أن هذا مرتهن إلى حد كبير بقدرة المناطق التي تخلفت عن أوروبا وشرق آسيا وأمريكا الشمالية على النجاح في تعزيز مشاركتها في تجزئة الإنتاج.

١٣- ومع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ، تسلطت الأضواء العالمية على الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة بقيادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وسيكون لتطور هذه الشراكة نصيب وافر في تحديد الدور الذي تؤديه التجارة في مجال التنمية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقاً. وقد أبرمت الاتفاقات اللازمة للتبكير بإرساء أسس الشراكة وإكمال مفاوضاتها بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وستصبح هذه الشراكة عند اكتمالها أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، وتشمل ٣,٥ بلايين نسمة، ويبلغ مجموع ناتجها المحلي الإجمالي ٢٣ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ثلث مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم. ونظراً إلى أن الدول الست غير الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد وقعت اتفاقات للتجارة الحرة مع الكتلة الإقليمية، فإن الشراكة تمثل بالكامل إلى رؤية الرابطة بشأن تعزيز التكامل الإقليمي وتسهم في تحقيق هدف الرابطة المتمثل في إنشاء جماعة اقتصادية خاصة بها.

١٤- وهناك التزام قوي بتعزيز النزعة الإقليمية على نطاق آسيا. ويتوقع أن تحدث المبادرة المسماة حزام واحد، طريق واحد تحولاً في التجارة على نطاق القارة الآسيوية في العقد القادم. وسيشمل هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته ٩٠٠ بليون دولار، تطوير ست ممرات اقتصادية رئيسية، تتضمن تكتلات مشاريع في مجالي الطاقة والصناعة، وتتألف من سكك حديدية وطرق برية ومجاري مائية وخطوط جوية وخطوط أنابيب وطرق سريعة للمعلومات[٢].

١٥- وفي أمريكا اللاتينية، أدى ظهور تحالف المحيط الهادئ، وهو مشروع للتكامل بين بيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك، إلى انتعاش المطالبة بالتكامل الإقليمي الذي يهدف إلى رفع

(٢) المعبر البري الجديد للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والطرق التي تربط الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي، والصين ومنطقتي وسط وغرب آسيا، والصين ومنطقة جنوب شرق آسيا القارية، والصين وباكستان وبنغلاديش، والصين والهند وميانمار.

القيود عن حركة البشر والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال في ما بين الدول المشاركة. وربما اتخِذ المشروع بمثابة منبر لمواصلة تعزيز العلاقات التجارية مع بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويتميز التصميم الحالي للنشاط التجاري في أمريكا اللاتينية بوجود اتفاقات متعددة أو متداخلة للتجارة الحرة، حيث تكون مجموعات فرعية من البلدان أطرافاً في عدة اتفاقات مبرمة فيما بينها. وتؤدي الاتفاقات الناتجة إلى رفع تكاليف المعاملات وتثبيط سلاسل الإنتاج على الصعيد الإقليمي. ومن شأن زيادة التقارب بين تحالف المحيط الهادئ والسوق الجنوبية المشتركة أن يهيئ مجالاً لتعزيز التكامل في أمريكا اللاتينية.

١٦- وبإمكان العمليات الخارجية أيضاً أن تساعد في تعزيز التكامل الأقاليمي. وهناك زيادة في صادرات الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجنوبية المشتركة، حيث ارتفعت قيمتها من ٢١ بليون يورو في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٦ بليوناً في عام ٢٠١٥. وشهدت الفترة نفسها ارتفاع قيمة صادرات السوق الجنوبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي من ٣٢ بليون يورو إلى ٤٢ بليوناً. وفي ضوء هذه الزيادة في النشاط الاقتصادي، يمكن أن يساعد انتعاش المفاوضات المتوقفة منذ فترة طويلة بين الكتلتين في تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار في داخل السوق الجنوبية المشتركة.

١٧- وقد واصلت البلدان الأفريقية جهودها من أجل التكامل الإقليمي بجانب ترسيخ أسس المجموعات الإقليمية، ومثال ذلك توقيع اتفاق ثلاثي للتجارة الحرة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في عام ٢٠١٥. ومن شأن هذا أن يعزز تكامل الأسواق وتطوير الهياكل الأساسية وحركة التصنيع في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ويوفر فوائد غير مباشرة لمناطق أخرى في القارة. وتتكون هذه الكتلة التجارية من نصف الدول والسكان والناتج المحلي الإجمالي في القارة، على أقل تقدير، وينتظر أن تؤدي إلى زيادة ملحوظة في التجارة البينية داخل المنطقة عند اكتمال تنفيذها[٣].

١٨- وبالإضافة إلى ذلك، أبدى رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التزامهم بإنشاء منطقة قارية أفريقية للتجارة الحرة بحلول نهاية عام ٢٠١٧، من أجل تيسير حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات، وإنشاء سوق قارية موحدة للبضائع والخدمات، علاوة على توسيع نطاق التجارة بين البلدان الأفريقية وتحسين صورة القارة كشريك في مجال التجارة العالمية. وستكون المنطقة القارية للتجارة الحرة عند اكتمال تأسيسها، أكبر منطقة للتجارة الحرة من حيث عدد البلدان، بمشاركة جميع دول القارة الأربعة والخمسين.

١٩- ويوجد حيّز كبير لتحقيق مكاسب في مجال التكامل التجاري في أفريقيا. وقد شكلت حصة الصادرات والواردات البينية في بلدان أفريقيا النامية، قياساً إلى مجموع حصيلة المنطقة في التجارة العالمية، في مطلع الألفية، ما يتراوح بين ١١ و١٣ في المائة، وارتفعت هذه النسبة إلى ١٥ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٥. وتراوحت حصة البلدان الأمريكية النامية في ذات الفترة بين ١٩ و٢٠ في المائة، بينما تراوحت هذه النسبة بين ٤٨ و٥١ في المائة في بلدان آسيا النامية[٤].

(٣) مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧، *التوقعات الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١٧* (باريس).

(٤) الأونكتاد، ٢٠١٣، *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لسنة ٢٠١٣: التجارة بين البلدان الأفريقية - إطلاق دينامية القطاع الخاص* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.II.D.2، نيويورك وجنيف).

ثالثاً- دور النزعة الإقليمية في التنمية الاقتصادية

٢٠- يسلط مافيكيانو (تعاهد) نيروبي، أي نتائج الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في تموز/يوليه ٢٠١٦، الضوء على أهمية التكامل الإقليمي في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة، بوسائل تشمل تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في ما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وفي إمكان التكامل الإقليمي أيضاً أن يؤدي دوراً حافزاً مهماً في خفض الحواجز التجارية وتنفيذ الإصلاحات السياساتية وتخفيض تكاليف التجارة وزيادة مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

٢١- وتعتبر هذه المناقشة جيدة التوقيت بشكل خاص لأن المفاوضات بشأن قضايا التنمية المستدامة تسير ببطء على المستوى المتعدد الأطراف، بينما تتقدم اتفاقات التجارة الإقليمية بوتيرة أسرع في مجال معالجة شواغل التنمية المستدامة. ويتزايد عدد اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية والأقاليمية التي تدمج فيها نصوص تعالج الشواغل الاجتماعية والإنمائية. وعلى سبيل المثال، يقرّ كثير من اتفاقات التجارة الإقليمية المعاصرة بأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وكذلك الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه سياسات المساواة بين الجنسين في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعكس اتفاقات التجارة الإقليمية أيضاً توسعاً مماثلاً في ما يتعلق باعتبارات سياسات العمل. ويتيح مجال حماية البيئة مثالاً آخر لكيفية تحول اتفاقات التجارة الإقليمية إلى أدوات لتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة. وتتصاعد منذ عام ٢٠١٠ نزعة إدراج عدد أكبر من الأحكام البيئية ذات الصبغة الموضوعية في اتفاقات التجارة الإقليمية، من قبيل الأحكام التي تتعلق بالتعاون البيئي، ومشاركة الجمهور، وتسوية المنازعات، وتغطية مسائل بيئية محددة، وآليات التنفيذ.

٢٢- وأخيراً، يمكن، ويحدث بالفعل، أن يؤخذ وجود عوامل خارجية على أنه مبرر إضافي للانحراف بالسياسات العامة عن مبدأ الحياد، غير أن اعتماد نهج ذي صفة استراتيجية أقوى ليس مرتبطاً بتفضيل الحماية الشاملة واختيار الفائزين؛ بل يتعلق بالجمع بين مختلف عناصر السياسات التجارية، استناداً إلى قاعدة الموارد القطرية وسياسات الاقتصاد الكلي ومستوى التنمية. وهي عملية استكشاف تقوم الحكومات والأعمال التجارية من خلالها بتقييم مزايا وتحديات الأنشطة والتكنولوجيات الجديدة، وتتعلم كيفية معالجة تأثير العوامل الخارجية، مثل تغير المناخ، وتعزيز التنويع، وإيجاد قيمة مضافة. وبينما تظل البلدان مسؤولة عن وضع استراتيجياتها الإنمائية الذاتية، فإنه يمكن للقواعد التجارية المناسبة، بما في ذلك ما يطبَّق منها في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية، أن تدعم تلك الاستراتيجيات من خلال توفير إطار لأهداف التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

رابعاً- توصيات السياسات العامة

٢٣- تستطيع الدول الأعضاء تعزيز الدور التيسيري الذي يمكن أن يؤديه التعاون في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية وفي ما بينها، في المجالات التي يشكل وجود سياسات للتنسيق والترابط فيها ضرورة قصوى من أجل تعزيز التآزر بين التجارة وأهداف التنمية المستدامة. وتشمل تلك المجالات خفض التكهنات غير المؤكدة بشأن سياسات التجارة؛ وتفادي الإفراط

في النزعة الحمائية في مجال التجارة على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف؛ وتعزيز التحول الهيكلي للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض و/أو التي تعتمد على السلع الأساسية؛ واستحداث تدابير ومعايير تنظيمية من شأنها أن تعزز ولا تقوض التدفقات التجارية للبلدان النامية، في مجالات الصحة والبيئة وسياسات المنافسة مثلاً؛ وصياغة تدابير سياساتية لتحقيق شمولية التجارة، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء والشباب على سبيل المثال.

٢٤- ولأغراض تعظيم فوائد اتفاقات التجارة الإقليمية، ينبغي أن تعالج اتفاقات الشركاء عوامل من قبيل تعزيز جوانب التكامل، وتوسيع هياكل الإنتاج والتصدير، وتعزيز تنوع المنتجات، والتصدي لارتفاع مستويات المنافسة التي تشكلها الواردات من البلدان النامية الأخرى، وبخاصة الواردات من المنتجات المصنعة.

٢٥- ويتعين على المناطق التي تكثر فيها اتفاقات التجارة الحرة أو الإقليمية المتداخلة، أن تمنح الأولوية لعزيز التقارب وتخفيض تكاليف المعاملات والأعباء التنظيمية وتشجيع نمو سلاسل الإنتاج على الصعد الإقليمية.

٢٦- وبإمكان الاتفاقات بين الكتل الإقليمية أن تحقق مكاسب تجارية وتعزز الرفاه للأطراف المعنية. وهناك فرصة، على سبيل المثال، لإنعاش المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والسوق الجنوبية المشتركة، في ضوء زيادة النشاط الاقتصادي بين الكتلتين، وهي مسألة من شأنها أن تعزز بدورها التدفقات التجارية والاستثمارية بينهما.

٢٧- وتتميز مبادرة حزام واحد، طريق واحد بضخامة الاستثمارات في الهياكل الأساسية من أجل تشييد البنى المادية لطرق التجارة، بغية تعزيز التجارة على نطاق قارة آسيا وفي خارجها. وينبغي النظر في مسألة أن يتزامن مع ذلك عقد اتفاقات تجارية مع الشركاء، الشيء الذي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٢٨- ويتعين على صناع السياسات الذين يواجهون مشاعر مناهضة للعولمة على الصعيد المحلي، أن يتوخوا الحرص في تحديد الأسباب والمعالجات من أجل إيجاد حلول مناسبة. ويُنحى باللائمة على التجارة في ما يتعلق بتغير ظروف سوق العمل والتسبب في تفاوت الدخل، بينما قد يكون العامل المحرك في أحيان كثيرة هو التغيرات التكنولوجية. ويجب إبراز مساهمة التجارة في إيجاد فرص العمل وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٩- وقد تنظر الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما البلدان النامية، في ضوء قرار المملكة المتحدة أن تنسحب من الاتحاد الأوروبي، في إمكانية الشروع في الأعمال التحضيرية للمفاوضات التجارية المحتملة مع المملكة، من أجل التوصل إلى اتفاقات شركاء مكيفة بشكل أنسب، بحيث تستمر معالجة المسائل المتعلقة بالتجارة وبأهداف التنمية المستدامة.